

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مركز البحوث القانونية والقضائية



يوم دراسي حول

"محكمة الجنايات: الواقع والآفاق"



الثلاثاء 15 نوفمبر 2022

بقاعة محاضرات المحكمة العليا-الجزائر-



شارع تلة حسان شراكة-الجزائر-

رقم الهاتف: +213 (0) 23 22 45 76

رقم الفاكس: +213 (0) 23 22 45 70

البريد الإلكتروني: crjj@mjustice.dz

الموقع الإلكتروني: www.crjj.mjustice.dz

مجاور اليوم الدراسي

✚ المحور الأول:

واقع محكمة الجنايات

- التطور التاريخي لمحكمة الجنايات في الجزائر.
- قراءة نقدية لتشكيلة محكمة الجنايات في الجزائر
- اجتهاد المحكمة العليا فيما يتعلق بتشكيل محكمة الجنايات وتسبب أحكامها.

✚ المحور الثاني:

نحو محكمة جنايات متخصصة

- تشكيلة محكمة الجنايات في النظم المقارنة
- المحاكم المتخصصة ضمانا للمحاكمة العادلة

أهداف اليوم الدراسي

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى:

➤ دراسة موضوعية لواقع تشكيلة محكمة الجنايات.

➤ بيان مسائل تخصص محكمة الجنايات ودوره في تحقيق العدالة.

➤ تصور نظام متكامل لإصلاح محكمة الجنايات يستجيب لمتطلبات المحاكمة العادلة.

أعدت لجنة مختصة مشروع إصلاح محكمة الجنايات في سبتمبر 2022، وهو المشروع الذي حظي بمناقشة وإثراء واسعين.

يبقى التساؤل دائما مطروحا حول الحاجة إلى مراجعة نظام محكمة الجنايات وفقا لمبادئ الشرعية والمحاكمة العادلة واحترام كرامة وحقوق الإنسان المكرسة بالمادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة والمتممة بموجب القانون رقم 07-17 المذكور آنفا.

إن إصلاح محكمة الجنايات يقتضي بالضرورة البحث عن أهم الاختلالات والنقائص التي تعترى هذا النظام، وتحديد التصورات التي تضمن احترام توفير ضمانات المحاكمة العادلة وعلى وجه الخصوص وجوب تعليل الأحكام القضائية والفصل في القضايا في آجال معقولة ودون تأخير غير مبرر.

تلكم هي إشكالية اليوم الدراسي.

إشكالية اليوم الدراسي

تحتل محكمة الجنايات مكانة بارزة في هرم الجهات القضائية الفاصلة في المادة الجزائية، باعتبار أن القانون أوكل لها الفصل في الجرائم ذات الوصف الجنائي. عرف نظام محكمة الجنايات تطورات تشريعية منذ صدور قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966، مست على وجه الخصوص عدد المحلفين في تشكيلتها وإحداث أقسام خاصة (القسم الاقتصادي).

بموجب القانون رقم 07-17 المؤرخ في 27 مارس 2017 أدخلت تعديلات على محكمة الجنايات أهمها استبعاد المحلفين عن تشكيلة محكمة الجنايات (الجنايات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والتهريب)، واستحداث محكمة الجنايات الاستئنافية كدرجة ثانية للتقاضي تجسيدا لمبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية المدرج بالمادة 160 من التعديل الدستوري لسنة 2016، والنص على ورقة التسبيب التي تلحق بورقة الأسئلة كأساس لتسبيب الحكم الجنائي.